دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام 1948
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	الشريف، ماهر
المجلد/العدد:	ع240,241
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	أبريل
الصفحات:	41 - 58
رقم MD:	629107
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر السياسي، السياسة الخارجية، فلسطين، الاحتلال الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629107

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨

د. ماهر الشريف

باحث وكاتب فلسطيني

ان الفكر السياسي الفلسطيني، هو جملة الافكار والآراء التي انتجتها وحملتها «النخبة السياسية» في المجتمع العربي الفلسطيني، قبل العام ١٩٤٨، والتي عبّرت، من خلالها، عن فهمها لطبيعة الصراع الذي نشأ على الارض الفلسطينية والقوى الفاعلة فيه، وعن تصوّراتها لسبل حلّ «العقدة» التي نجمت عنه. ولأن الفكر، وبخاصة في حقل السياسة، يبقى على علاقة وثيقة بالواقع، لا بدّ، في البدء، من القاء نظرة سريعة على ملامح الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، وتلمس خصوصيته، التي عكست نفسها على «النخبة السياسية» الفلسطينية، وعلى الفكر الذي انتجته وحملته.

وعي «النخبة» ونهجها

لقد بقي المجتمع العربي الفلسطيني، طوال مرحلة الانتداب، يعاني من ضعف انتشار العلاقات الرأسمالية فيه، وتسوده العلاقات العشائرية والعائلية والولاءات المحلية. فاذا كانت علاقة التبعية الامبريالية كبحت، سلفاً، عملية الرسملة في فلسطين، فان نزوع الاقتصاد الصهيوني المتطوّر للسيطرة على مقدرات البلاد جاء ليحدّد هذه العملية بحدود جديدة، وهنا، بالتحديد، كمنت خصوصية فلسطين. وبسبب ضعف انتشار العلاقات الرأسمالية، ظل المجتمع العربي الفلسطيني مجتمعاً ريفياً في الاساس، يشكّل الفلاحون الغالبية الساحقة من سكانه، وتقف على رأسه فئة اجتماعية صغيرة، مشكّلة من كبار التجار والملاك العقاريين وممثلي العائلات المتنفذة من اشراف المدن، وتمارس تأثيراً سياسياً وايديولوجياً، شبه مطلق، على جماهير السكان. وقد تميّزت هذه القيادة بمحدودية وعيها وضيق أفقها، وبقي نهجها السياسي متأثراً بالدور الذي كان يلعبه أعضاؤها في الماضي بوصفهم وسطاء بين السلطة المركزية العثمانية من جهة، والجماهير الشعبية من جهة ثانية، حيث ظلت تتمسّك غالباً، في نشاطها، بالاساليب الشرعية والدبلوماسية، وتسعى، حرصاً على مصالحها الطبقية، الى الحفاظ على علاقات جيدة مع سلطات الانتداب تقوم على أساس الموازنة بين الموقف الوطني من ناحية، والرغبة في الحفاظ على موقعها المتميّز في المجتمع من ناحية أخرى[١]. وبالرغم من ان قطاعات واسعة من الجماهير كانت تدين لها بولاء شبه كامل، الّا انها بقيت مفتقرة الى الخبرة في ميدان العمل الجماهيري، حيث ظلت تتحرّك، طوال عقد العشرينات، من خلال اطار فضفاض، هو المؤتمر العربي الفلسطيني المستند الى الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، وظلت الاحزاب السياسية التي شكّلتها فيما بعد، خلال النصف الاول من عقد الثلاثينات، مفتقرة، بدرجات متفاوتة، الى التنظيم القاعدي، وقائمة على قاعدة الروابط العائلية والعشائرية والانتماءات المحلية الضيقة[٢]. واذا ما

استثنينا الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي كان له وضع خاص بسبب خصوصية نشأته، فان المجتمع العربي الفلسطيني لم يعرف الحزب السياسي، بمفهومه الحديث، الاّ بعد تشكّل عصبة التحرر الوطني في خريف العام ١٩٤٣، والتي كان ظهورها على علاقة وثيقة بالتغيّرات البنيوية التي شهدها المجتمع بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأدّت الى تنامي دور فئة المثقفين، وتوسع حجم الطبقة العاملة، وتطوّر حركتها النقابية، ونمو فئة البورجوازية الصناعية العربية[٣].

ثلاثة تيارات فكرية

توزع الفكر السياسي الفلسطيني، في مرحلة الانتداب، على ثلاثة تيارات فكرية رئيسة: تيار الوطنية الفلسطينية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية الاممية. وبينما كانت الحدود تغيب، أحياناً، بين التيارين الاول والثاني، بقي التيار الثالث مستقلاً، ويتمتع بخصوصية معيّنة نبعت عن نشأته بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، الى ان ظهرت عصبة التحرر الوطني، حيث صار، بعد ان تحرر من روابطه الاممية، يتزاوج مع تيار الوطنية الفلسطينية[٤]، بحيث نجم عن هذا التزاوج وطنية جديدة، يسارية المنطلقات واجتماعية الابعاد وديمقراطية المضامين[٥]. أمّا تيار الجامعة الاسلامية، والذي كان تراجع كثيراً، في إطار الفكر السياسي العربي، بعد تفكّك الامبراطورية العثمانية، فانه لم يعبّر عن نفسه سياسياً، بشكل واضح، طوال هذه المرحلة، ولم تكن فكرة الوحدة الاسلامية أكثر من وسيلة لاستنهاض المسلمين ودفعهم الى مؤازرة نضال الشعب العربي الفلسطيني والتضامن معه. صحيح ان الدين الاسلامي لعب دوراً في اذكاء روح المقاومة للمشروع الصهيوني، خصوصاً وان الصهيونية اتخذت من الدين اليهودي منطلقاً أساسياً من منطلقاتها الايديولوجية، وصحيح ان رجال الدين المسلمين اقتحموا ميدان العمل السياسي، حتى ان القيادة السياسية اندمجت، في وقت من الاوقات، بالقيادة الدينية، الاّ ان الاسلام السياسي، كتيار يحمل مشروعاً سياسياً محدداً يقوم على أساس فكرة الجامعة الاسلامية، بقي غائباً، (لم تبرز جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم موحّد على ساحة العمل السياسي الاّ في العام ١٩٤٦)، وظلت العلاقة بين العروبة والاسلام قائمة على أساس ان الاسلام هو مكون من مكونات العروبة، ولكنه ليس بديلاً عنها، وهو ما عبّرت عنه جريدة «الكرمل» في أحد مقالاتها، حين كتبت: «يجب ان تكون العروبة شعارنا، ويجب ان نستفيد من الاسلام، فقط، كما أراد محمد بن عبدالله، صلى الله عليه وسلم، ان يستفيد العرب منه بأن يجعلوا مسلمي العالم يعطفون عليهم، لأن البلاد العربية وطن الدين الاسلامي، واللغة العربية لغة القرآن، والعرب قوم صاحب الشريعة الاسلامية، ولكن هذا يجب ان لا ينسيهم ان اخوانهم، في اللغة والقومية والوطنية والمصلحة، من النصارى هم أقرب الناس اليهم»[٦].

الارهاصات الاولى لـ «الوطنية» الفلسطينية

ارتبطت ظاهرة تبلور شخصية «وطنية» فلسطينية، في العصر الحديث، بالاستيطان الصهيوني، وذلك بالرغم من غياب وحدة سياسية وادارية وجغرافية تميز المناطق التي ستتشكل منها فلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الاولى، عن غيرها من مناطق بلاد الشام. وأدّى الاحساس بالخطر الصهيوني الى تبلور فكر سياسي فلسطيني، تمايز، الى حدّ ما، عن الفكر السياسي الذي كان يسود في الولايات السورية الاخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية[٧]. صحيح ان العرب الفلسطينيين شاركوا في تأسيس، وفي نشاط مختلف الاحزاب والحركات والجمعيات السرية العربية، التي تشكّلت بعد اعلان الدستور العثماني في تموز (يوليو) ١٩٠٨، وتبنّوا أفكارها القومية الاصلاحية، الاّ ان

الشعور بالانتماء القومي في فلسطين تطبع، منذ وقت مبكر، بطابع خاص، طابع الانتماء الى أرض ووطن محـدّدين، يتهدّدهما، بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين، خطر الضياع. وهذا التمايز، في الفكر السياسي الفلسطيني، عبّر عنه، بشكل جليّ، نجيب نصار، أحد روّاد حركة مناهضة الصهيونية في فلسـطين ورئيس تحـريـر جريدة «الكرمل» التي أُصدرت في حيفا في العام ١٩٠٨، في ردّه على الانتقادات التي وجّهتها جريدة «المفيد» البيروتية الى وجهاء القدس، لأنهم، كما زعمت، لا يتبعون مثال وجهاء بيروت، ولا يركزون كل جهودهم على النضال من أجل الاصلاحات، فكتب في مقال تحت عنوان: «الجامعة العربية الفلسطينية» ما يلي: «البيروتيون يقتصرون على مطالبة الحكومة بالاصلاح، ولكنهم لا يسعون في تنظيم جامعة الأمة وحملها على اصلاح شؤونها بنفسها... ما لنا وللبيروتيين. نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهدّدنا من كل صوب، والأمة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها أمة حية قوية، تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها... عقلاء الشعوب أدركوا ان دعائم الحياة هي صيانة المصلحة العمومية والتضامن على احكام ربط الجامعة القومية، فلماذا لا يقوم أبناء الامراء والشرفاء والكبراء والمتعلّمون والغيورون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكّر بتنظيم جامعة عربية فلسطينية تهتم باحياء التجارة وانهاض الزراعة والتعليم؟... فلماذا لا يقوم رجال في هذا الوسط يختارون الحياة ويعملون لها، فيوجدون في فلسطين جامعة تعمل على حفظ البلاد واحيائها، فتكون عضداً للعرب عموماً وللحكومة؟...»[٨].

طبعاً، لم يكن بامكان الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك المرحلة، ان يذهب الى حدّ أبعد من ابراز بعد خاص «وطني» للحركة العربية في فلسطين، والتشديد على أهمية اعتمادها على نفسها في مواجهة الخطر الذي يتهدّد البلاد، حيث لم تكن المعطيات القائمة، قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، تسمح بطرح فكرة تشكيل كيان سياسي خاص في فلسطين، أو حتى طرح فكرة الانفصال عن الامبراطورية العثمـانيـة. وعليـه، لم يكتفِ نجيب نصـار بالتأكيد على ان «الجامعة العربية الفلسطينية» التي إقترحها، كشكل من أشكال ابراز شخصية «وطنية» فلسطينية مستقلة، لن تخرج عن إطار «الجامعة العثمانية الواحدة»، بل شدّد، في أكثر من مناسبة، على ضرورة ضمان سلامة الوحدة العثمانية، ونشر العـديـد من المقـالات التي تحذّر من تأثيرات الحركة الصهيونية المتزايدة على الحكومة العثمانية الجديدة، التي تشكّلت بعد ثورة العام ١٩٠٨، ومن دسائس الصهيونيين للايقاع بين العرب والاتراك. ففي مقـال له، تحت عنوان: «الدسائس الصهيونية كالمستجير من الرمضاء بالنار»، كتب محذّراً: «بدأنا نشعر بتأثير الصهيونيين على الهيئة الحاكمة مُذ علت نغمة الترك والعرب... ان أحرار الترك سليمو النوايا وحديثو العهد في السياسة، ونعتقد ان الصهيونيون [هكذا وردت في النص] وجدوا فيهم موضوعاً قابلاً للخديعة، فأخذوا يتلاعبون بقلوبهم وبالسياسة العثمانية ويغرسون في صدورهم النفرة والكره للعرب وللعناصر الاخرى، ويوهمونهم بأن العناصر، لا سيما العرب، غير مخلصة للدولة... أمّا نحن العرب فلم نبرهن على كوننا أوفر حكمة من اخواننا الاتراك تجاه السياسة التي تهدّد سلامة المملكة. فبدلاً من ان تحملنا هذه الاحوال على زيادة التقرّب منهم لنبيّن لهم ضرورة اتحادنا واجتماع كلمتنـا، واننـا وايّـاهم مسـؤولون بدرجة واحدة عن سلامة الوحدة العثمانية...، قابلنا مخاوفهم بالاستياء وأظهرنا عدم الرضا عن أعمالهم، فازداد الاعتقاد، الذي غرسه فيهم الصهيونيون على ما نظن، بعدم اخلاصنا لهم، رسوخاً في أذهانهم، حتى خالنا بعضهم أعداء لهم، وظنوا ان لا سبيل للقضاء على آمالنا الموهومة الاّ بتسهيل الاستعمار لليهود في سوريا وفلسطين، فكانوا بهذا كالمستجير من الرمضاء بالنار»[٩].

أهداف الصهيونية وارتباطاتها ومخاطرها

ولكن الى أي مدى وصلت معرفة الفكر السياسي الفلسطيني، في تلك الفترة، بالصهيونية وأهدافها وارتباطاتها ومخاطرها؟

ان ما يلفت الانتباه، في هذا الصدد، هو ان الفكر السياسي العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، كان مدركاً، الى حدّ كبير، لطبيعة الصهيونية، متنبهاً لحقيقة أهدافها، متحمساً لوجود روابط بينها وبين الدول الكبرى في اوروبا، ومقدّراً للنتائج التي ستترتب عن الصراع الذي سينشأ بينها وبين حركة القومية العربية ليس على صعيد المنطقة فحسب، بل وعلى صعيد العالم. ويبدو أن هذه المعرفة تكوّنت من خلال اطلاع المفكّرين والمثقفين العرب والفلسطينيين، وبخاصة اولئك الذين أُتيحت لهم فرصة العيش في اوروبا وتلقي التحصيل العلمي في جامعاتها، على الكتابات والنشاطات الصهيونية، وعبر الاحتكاك الملموس بالمشروع الصهيوني، الذي بدأت تتضح ملامحه على أرض الواقع مباشرة، وبخاصة مع وصول الموجة الثانية من الهجرة اليهودية الى فلسطين، اثر فشل ثورة ١٩٠٥ في روسيا وتصاعد مشاعر العداء للسامية فيها، تلك الموجة التي تميّزت بالحملات التي نظّمها أعضاؤها، خلف شعاري «احتلال الارض» و«العمل العبري»، لطرد العمّال والفلاحين العرب من المستوطنات اليهودية وفرض المقاطعة اليهودية الشاملة على المنتوجات العربية. فمنذ العام ١٩٠٥، أشار نجيب عازوري، في كتابه «يقظة الامة العربية»، الى الطابع المصيري للصراع بين حركة يقظة الامة العربية وبين حركة اليهود السياسية لاعادة انشاء ملك اسرائيل القديم، مقدراً بأن مصير العالم كله سيتوقف على النتيجة النهائية لهذا الصراع. وفي خريف العام ١٩٠٩، حذّر يوسف الخالدي من ان قيام دولة يهودية في فلسطين لا يمكن ان يتمّ دون اندلاع صراع دموي، نتيجة المعارضة الشديدة التي سيبديها العرب لقيام مثل هذه الدولة، مقترحاً، لحل مشكلة اليهود في اوروبا، ايجاد وطن قومي لهم خارج فلسطين[١٠]. ومنذ ذلك الحين، بدأت تظهر كتابات عربية عن الصهيونية، حيث قام نائب القدس في مجلس المبعوثان وخريج جامعة السوربون في باريس، روحي الخالدي، بتأليف كتاب باسم «تاريخ الصهيونية»، كما ألّف محمد المحمصاني، وهو من مؤسسي جمعية «العربية الفتاة» ومن حملة شهادة الدكتوراه في الحقوق من باريس، كتاباً باسم «دعاة الفكرة الصهيونية»[١١].

غير ان الدور الأبرز في حملة مناهضة الصهيونية لعبته الصحافة العربية الفلسطينية، وفي مقدمها جريدة «الكرمل»، وجريدة «فلسطين» لصاحبها عيسى العيسى. فقد أفردت جريدة «الكرمل» مساهمات واسعة من اعدادها لعشرات المقالات والتعليقات، التي عرّفت بالصهيونية وأهدافها، ونبّهت الى مخاطر مشروعها، من ضمنها سلسلة كاملة، احتوت على ثلاثة عشر مقالاً، مأخوذة عن «الانسيكلوبيديا اليهودية»، نشرتها تحت عنوان: «الصهيونية، تاريخها، غرضها، أهميتها»[١٢]، قبل ان تصدر في كتاب خاص.

فعن نشأة الحركة الصهيونية، ورد في أحد المقالات التي نشرتها «الكرمل»، في مطلع ربيع العام ١٩١١: «ان المسألة الصهيونية نتيجة نظرية تمت منذ ١٥ سنة أوجدها الداهية الدكتور هرتسل الموسوي. جاهد الدكتور هرتسل بقلمه ونشرياته، فنجح في تعميم هذه الفكرة بين أبناء جلدته الضاربين في اوروبا واميركا، ودعا أغنياءهم لتشكيل حكومة اسرائيلية. ولأجل تقرير هذه الفكرة عقد اجتماعاً في [بازل] في بلاد سويسرا، ومن بعدها صاروا يعقدون اجتماعاً كل سنتين. [وان] الاراضي المقدسة وما يجاورها هي بيت قصيد الصهيونيين، لأنها وطنهم القديم ونشأوا وصاروا

فيها. والغالب على اعتقاد الموسويين انه يستحيل عليهم اعادة حكومتهم في سوى أرض الموعد. ومع ان هذا الاعتقاد يستخدم لتسخير عقول عامتهم، فانه يفيد أيضاً في تشويق الخاصة منهم»(١٣).

وكانت «الكرمل» شكّكت، منذ صيف العام ١٩٠٩، بالاسس التاريخية التي استندت اليها الصهيونية لتبرير دعوتها، فكتبت، تعليقاً على أحد المقالات المنشورة في مجلة «المقطم» المصرية: «اننا لم نعلم كيف يدّعي الكاتب وكثيرون من الاسرائيليين ان فلسطين هي ملك أجدادهم، فإنْ كانوا يدّعون ذلك لأن أجدادهم امتلكوها بحق الفتوح فقد امتلكتها أمم من بعدهم بالحق نفسه، وإنْ كانوا يبنون دعواهم على قول التوراة بكون الحق عز وجل أعطاها ملكاً لابراهيم، فالحق نفسه سمح بأخذها من أيديهم، فضلاً عن كون أمم كثيرة تفرّعت عن نسل ابراهيم غير الطائفة اليهودية»(١٤).

ويبدو أن المفكّرين والمثقفين الفلسطينيين والعرب تحسسوا، منذ ذلك الوقت المبكر، وجود روابط بين الحركة الصهيونية من جهة، والدول الكبرى في اوروبا من جهة ثانية، وتحسسوا من خطر قيام الدول الاوروبية باستغلال الحركة الصهيونية لتحقيق مطامعها. ففي ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١١، علّقت «الكرمل» على مقال للكاتب رفيق بك العظم، نشرته «الحضارة»، فكتبت: «الذي نعلمه ان فكرة اقامة مملكة يهودية في سوريا غالبة في اوروبا، حتى وفي بعض الدوائر السياسية الاوروبية، ولكنها لم تنطبخ بعد... نحن نعترف بقوة الدولة [العثمانية]، ولا نعتقد بأن اليهود يقفون يوماً ما في وجه جنود محمود شوكت، كما اننا لا نعتقد بأن الكريتيين والبلغاريين يستطيعون الثبات يوماً واحداً أمام الجنود العثمانية لو تركوا وشأنهم، ولكن اليهود متى تملّكوا واستولوا على موارد الرزق قاموا بفتن تضطر اوروبا الى المداخلة في شؤونهم، ولا يعلم الاّ الله ما لهم من النفوذ في اوروبا»(١٥). وفي مناسبة أخرى، نشرت «الكرمل» مقالاً للمفكّر مصطفى أفندي تمر، كان نُشر في جريدة «فلسطين» وبيّن فيه ان روسيا وانكلترا تدعمان الاستعمار الصهيوني السياسي والاقتصادي لتحقيق مطامعهما، وليكون لهما حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية، وممّا ورد فيه: «ان من أحض أماني الروس سوق اليهود الى الاراضي المقدسة لايجاد المشاكل وتوليد المعضلات، ليكون لها حق التدخل في سياسة الدولة وأمورها ليتنسى لهـا ما تنويه كما تفعل في البلقان... ان أمنية دولة الانكليز وبيت قصيدها فصل القطرين السوري عن المصري لئلا يكون بعضهم لبعض ظهيرا... وفصل القطرين لا يكون الاّ باحتلال أمة أجنبية في القطر السوري كاليهود. فانكلترا تودّ ان تقوّي اليهود في فلسطين والقطر السوري وتنشىء دولة مستقلة صوناً لحفظ كيانها في القطر المصري...» وتضيف الصحيفة من جانبها، بعد ان تتعرّض الى أهداف ألمانيا والنمسا، ان الجمعية الصهيونية «تتقرب من جميع الدول ذات المصالح وتستفيد من نفوذها حتى تبلغ أربها، ومتى اتسع ملكها وكثر عدد أبنائها في البلاد أحدثوا القلاقل والفتن والمشاكل، واضطروا اوروبا للمداخلة ومنحهم حكومة مستقلة»(١٦).

وحدّدت «الكرمل»، أخيراً، طبيعة الاخطار التي تهدّد المواطنين العرب في فلسطين من جرّاء تزايد الهجرة الصهيونية، فكتبت بأن هذه الهجرة باتت «تهدد البلاد بخطرين: أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي. أمّا الخطر السياسي فأساسه أمور ثلاثة: ١ ـ احتفاظ اليهود بتقاليدهم الخاصة الى حدّ التعصّب؛ ٢ ـ ترديدهم الدائم ذكرى ماضيهم وطموحهم الى تجديده؛ ٣ ـ تجنس السواد الاعظم منهم بالجنسية الاجنبية. فأي عاقل يأمن من ان يساكن في داره هيئة نشيطة، وقوية وغنية، هذه مطامعها...؟ أمّا من الوجهة الاقتصادية، فان الصهيونيين أنفسهم لا ينكرون ان الفلاح العربي أضعف من ان يتمكّن من مزاحمتهم مادياً وفنياً، فكيف يمكن التوفيق بينهم وبينه وما زالت مصلحتهم منـاقضـة لمصلحتـه؟ ان عدد الصهيـونيـين لا يخيف... ولكن ضعف الفـلاح المسكـين ازاء

الصهيونيين، وعلاقة هؤلاء بالاجانب، هما مصدر الخطر»[١٧].

ونتيجة لهذا الحملة المناهضة للصهيونية، والتي ساهم فيها النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني مساهمة فعّالة، بدأت تبرز تنظيمات وجمعيات مناهضة للصهيونية في مدن عديدة داخل الامبراطورية العثمانية[١٨].

من القومية الى الوطنية

على الرغم من ان التخوّف من الخطر الصهيوني طبع الحركة العربية في فلسطين بطابع خاص، وساهم في ظهور الارهاصات الاولى للوطنية الفلسطينية، الّا ان هذه الوطنية بقيت مندمجة في الحركة القومية العربية الجامعة، التي جسّدت طموح العرب، وخاصة في المشرق العربي، الى التحرر والتوحّد في إطار دولة واحدة. وعليه، تبنّى العرب الفلسطينيون، منذ أيار (مايو) ١٩١٨، علم الثورة العربية ونشيدها، وظل نشاطهم مرتبطاً بالنشاط القومي العربي العام، ولم تنفصل التعبيرات السياسية الاولى لحركتهم، والتي اتخذت شكل الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، عن الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق.

وفي المؤتمر الذي عقدته هذه الجمعيات في مدينة القدس في مطلع شباط (فبراير) ١٩١٩، واصطُلح على تسميته، فيما بعد، بالمؤتمر العربي الفلسطيني الاول، برزت غلبة التيار القومي الوحدوي، بشكل ساطع، على غيره من التيارات، وهو الامر الذي تجلّى في تأكيد ذلك المؤتمر على اعتبار فلسطين «جزءاً من سوريا العربية، اذ لم يحدث، قط، ان انفصلت عنها في أي وقت من الاوقات»، وعلى ارتباط سكانها بسكان سوريا بـ «روابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية»، وكذلك في اعراب المشاركين فيه عن رغبتهم بأن تبقى فلسطين «غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية، خارجة عن كل نفوذ أو حماية أجنبية»، ومطالبتهم بتشكيل حكومة ملكية نيابية، على أساس لا مركزي، يُنصّب الامير فيصل ملكاً عليها[١٩].

وقد ثبّت المؤتمر السوري العام، الذي انعقد في دمشق في مطلع صيف العام ١٩١٩ بمشاركة عدد من ممثلي سكان فلسطين، هذا التوجّه القومي الوحدوي، وشدّد على ضرورة «عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري»، داعياً الى الاعتراف باستقلال سوريا وصيانة وحدتها، والى الغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وأي مشروع لتقسيم سوريا أو انشاء دولة يهودية في فلسطين. وتمّت ترجمة هذا التوجّه في مشاركة عشرات الفلسطينيين في أجهزة ومؤسسات الدولة العربية، التي نُصِّب فيصل ملكاً عليها، وأعلن عن قيامها في آذار (مارس) ١٩٢٠[٢٠].

غير انه طرأ، بين نيسان (ابريل) وتموز (يوليو) ١٩٢٠، حدثان مترابطان أدّيا الى وقف اندفاعة الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية، والى انقسام هذه الحركة الى جداول اقليمية. ففي نيسان (ابريل) ١٩٢٠، أضفى مؤتمر سان ريمو الشرعية الدولية على احتلال الاقاليم العربية من قبل القوى الاستعمارية الغربية، ففرضت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان، وفرضت بريطانيا انتدابها على فلسطين والعراق. وفي نيسان (ابريل) من العام نفسه، تحرّكت القوات الفرنسية من مواقعها في لبنان، فاحتلت سوريا وقضت على حكم الملك فيصل. وفي ظروف التجزئة التي فرضتها الدولتان الاستعماريتان على المشرق العربي، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة

حيفا، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، ودعا الى اقامة «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي» في فلسطين، دون ان يشير الى الوحدة مع سوريا[٢١]، فكان، بذلك، نقطة الانطلاق الحقيقية للوطنية الفلسطينية.

الوطنية الفلسطينية ومهادنة بريطانيا

لم تتخذ الوطنية الفلسطينية، عند انطلاقتها، موقفاً مناهضاً للاحتلال البريطاني، وركّزت طاقاتها، طوال مرحلة العشرينات، على النضال ضد اليهود والحركة الصهيونية، وبقيت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية تراهن على امكانية احداث تغيير في مواقف الحكومة البريطانية الداعمة لمشروع الوطن القومي اليهودي، وتسعى الى التوصل الى حلّ وسط معها، يحفظ مصالح بريطانيا في فلسطين في مقابل تخلّي هذه الاخيرة عن دعمها للمشروع الصهيوني.

ويلاحظ المتتبع للمواقف التي اتخذتها قيادة الحركة الوطنية تجاه بريطانيا، خلال تلك المرحلة، بأن هذه القيادة بقيت عاجزة عن فهم طبيعة الظاهرة الاستعمارية الحديثة، وادراك حقيقة الأسباب والمتطلبات الاستراتيجية التي دفعت بريطانيا الى فرض سيطرتها على فلسطين، حتى ان كلمة الاستعمار، كما أشار عادل حسن غنيم، لم تكن ترد في معظم بيانات اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني طوال السنوات العشر الاولى من الانتداب، في الوقت الذي كانت فيه شعارات مقاومة الاستعمار مرفوعة، بشكل جلّي، في القاهرة ودمشق وبغداد. وقد أكد محمد عزة دروزه على هذه الخصوصية في توجهات قيادة الحركة الوطنية في فلسطين بقوله: «في كل البلاد المستعمرة، تقاس الوطنية بموقفها القومي من الاستعمار. أمّا في فلسطين، فصار يستساغ ان يكون لمن يعقد أواصر الصداقة مع الانكليز ويخدم أغراضهم ويروج مطالبهم ان يكون له شأن في الحركة القومية اذا ما كان مناوئاً لليهود والحركة اليهودية»[٢٢]. ومن جهة أخرى، يلاحظ المتتبع لمواقف هذه القيادة أنها لم تعمل، في تلك المرحلة، على تعميق الاستخلاصات التي كان توصل اليها بعض المفكرين الفلسطينيين والعرب، قبل الحرب العالمية الاولى، حول علاقة الحركة الصهيونية بالدول الغربية الكبرى، وظلت، بالتالي، عاجزة عن ادراك طبيعة الترابط العضوي بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، مُرجعة التأييد البريطاني لمشروع الوطن القومي اليهودي الى إعتبارات ثانوية، مثل عدم المام بريطانيا بحقيقة النوايا والاهداف الصهيونية، أو وقوع حكوماتها، أحياناً، تحت تأثير النفوذ الصهيوني.

وكان يكمن وراء هذا الموقف المهادن لبريطانيا عوامل عديدة، سياسية، واقتصادية، وفكرية. فقد كانت القناعة السائدة لدى بعض مكونات الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في بداية عهد الانتداب، بأن بريطانيا، التي وقفت الى جانب الثورة العربية وتحالفت مع زعيمها الشريف حسين، لن تسمح، على المدى البعيد، بقيام سيطرة صهيونية على فلسطين، وان رغبتها في الحفاظ على الامن والاستقرار في امبراطوريتها ستدفعها الى مراعاة مشاعر ملايين المسلمين، من سكان هذه الامبراطورية، الذين ينظرون نظرة خاصة الى فلسطين ومقدساتها الدينية. ومن جهة أخرى، كانت الطبيعة الطبقية لقيادة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية تفرض على هذه القيادة، حرصاً منها على مصالحها الاقتصادية ومكانتها السياسية، تجنب الاصطدام المباشر بالسلطات البريطانية. ومن جهة ثالثة، كان هناك، في إطار الوطنية الفلسطينية، مَنْ يؤمن بقدرة بريطانيا وعزمها على لعب دور «تحديثي» في فلسطين، ينهي التخلّف الذي كان مهيمناً عليها في العهد العثماني، ويفتح أمام شعبها أبواب التقدّم والمدنية. وقد عكست جريدة «مرآة الشرق»، لصاحبها بولس شحادة، ذلك الايمان بالدور «التحديثي» لبريطانيا

في افتتاحية أحد أعدادها، والتي ورد فيها: «' مرآة الشرق ' عربية قبل كل شيء. لها ان ترى في هذه الامة العربية ناجحة راقية، وهي لا ترى الى هذا الرقي سبيلاً الاّ بالتمسّك بأسباب هذه المدنية الغربية الصحيحة، والسير وراء ما أنتجته الادمغة الغربية من علم صحيح وأدب راق واقتصاد محض وخلق متين... لذلك، فالمرآة تدعو، دائماً، الى نبذ القديم البالي والأخذ بناضر كل جديد يقود الى الحياة، تدعو الى طرح الاوهام والخزعبلات والتقاليد الميتة والسير وراء العلم الذي لا حياة للأمم بدونه... يقولون ان ' مرآة الشرق ' حكومية، لأنهم لم يصدقوا أن ' مرآة الشرق ' أكثر الجرائد انتقاداً للحكومة، ولكنها، في الوقت نفسه، ترى ان السبيل الوحيد لنجاح هذه الامة هو التفاهم مع الحكومة البريطانية، والتعاون معها في كل مالا يضر بقضية البلاد الاساسية وتقدّمها»(٢٣).

وكانت مدينة حيفا شهدت، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨، تأسيس حزب عربي موالٍ لبريطانيا، كانت غايته السعي من أجل تحقيق نهضة مادية وأدبية في فلسطين، وتوجيه اهتمامات سكانها العرب نحو ميادين الثقافة البريطانية، وحثّهم على تعلّم اللغة الانكليزية. وبالرغم من ان هذا الحزب لم يعمر طويلاً، الا ان التيار السياسي والفكري الذي جسّده بقي حاضراً في إطار الوطنية الفلسطينية، وتجسّد في عدد من الاحزاب الصغيرة، مثل الحزب الحر المعتدل، الذي حمل، فيما بعد، اسم الحزب الوطني. وقد عبّرت جريدة «مرآة الشرق» صراحة عن سياسة التعاون مع بريطانيا، التي دعا اليها هذا التيار، وجاهرت بكلمتها المشهورة «خذ وطالب». ففي عددها الصادر في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨، أي بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي دعا الى مهادنة بريطانيا وكاد يطالب بقيام حكومة وطنية في ظل الانتداب، كتب صاحبها بولس شحادة مقالاً، جاء فيه: «اذا كنا نفخر بشيء واحد هو ان ' المرآة ' لم تحد عن الخطة التي رسمتها منذ صدور العدد الاول منها. قلنا يومئذٍ... ان التفاهم مع الحكومة يجب ان يكون الاساس في سياسة هذه البلاد على مبدأ ' خذ وطالب ' . وها قد برهنت الايام بصدق نظريتنا، وأخذ السواد الاعظم من أبناء هذه الامة يقولون بها ويعملون على تحقيقها... ونحن، نصرح اليوم بما صرحنا به قبلاً: ان السياسة المثلى هي التفاهم مع الحكومة والدخول الى نفس الدار، بدلاً من ان نقاتلها ونحن خارج الدار، واقفون في البرد شتاء و[في] الحر صيفاً»(٢٤).

الحركة الشيوعية والاستعمار

بقي التأثير، السياسي والفكري، للشيوعية ضعيفاً على العرب الفلسطينيين، طوال مرحلة العشرينات، نتيجة نشأة الحركة الشيوعية بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، الذين عجزوا، لاعتبارات موضوعية وذاتية، عن الانفتاح على الوسط العربي واقامة علاقات وثيقة مع جماهير الكادحين العرب. وعلى عكس بعض قيادات الحركات الوطنية التحررية في المشرق والمغرب العربيين، التي تأثرت، الى حد ما، بأفكار ثورة اكتوبر في روسيا وسعت الى الحصول على دعم السلطة السوفياتية لنضالها ضد الاستعمار الغربي، فان قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين لم تنشد، أبداً، الى أفكار هذه الثورة، ولم تسع، مطلقاً، الى الاتصال بالسلطة السوفياتية، بالرغم من مواقف التأييد الواضحة التي اتخذتها هذه الاخيرة تجاه مطالب العرب التحررية وادانتها لنظام الانتدابات الاستعماري. بل ذهبت قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين الى حد تحذير حكومة الانتداب البريطاني من «مخاطر الشيوعية» على مستقبل البلاد، في ظل استمرار المهاجرين الثوريين اليهود في زرع بذور البلشفية في فلسطين، كما فعلت خلال الصدامات الدامية التي اندلعت في مدينة يافا

في الاول من أيار (مايو) ١٩٢١. وبسبب الحواجز التي انتصبت في وجهها، بقي موقف العداء الحازم الذي وقفته الشيوعية في فلسطين تجاه الاستعمار البريطاني من دون تأثير يذكر على الحركة الوطنية العربية وتوجهاتها السياسية والفكرية، وذهبت الصيحات التي أطلقها الشيوعيون، محذّرين من نوايا الاستعمار البريطاني وأهدافه، أدراج الرياح.

وكان الشيوعيون فضحوا، منذ مطلع العشرينات، أهداف بريطانيا ودوافعها، فأشاروا الى ان الامبريالية البريطانية استهدفت من وراء احتلالها لفلسطين «دق اسفين في قلب العالم العربي، بهدف منع شعوب البلدان العربية في النهاية من التوحد القومي، خصوصاً وان فلسطين تقع، من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، في قلب العالم العربي»، كما استهدفت ضمان مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط: فـ «فلسطين، وبالاختلاف عن جميع المستعمرات البريطانية الاخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا اليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وانما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها، انها تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس، وعبرها يمر الطريق الوحيد القادم من الهند». ومن اجل تحقيق أغراضها الاستعمارية وضمان مصالحها الاستراتيجية، استغلت بريطانيا المشروع الصهيوني، وقامت بمكافأة كبار الرأسماليين اليهود بوعد بلفور، ثم فرضت على الصهيونيين في فلسطين «القيام بمهمة تعزيز وجودها في هذه البلاد، وجعلت منهم سداً فاصلاً بينها وبين السكان العرب»[٢٥]. وعلى عكس قيادة الحركة الوطنية العربية، التي كانت تتجنب ايراد كلمة الاستعمار في بياناتها ومقررات مؤتمراتها، نشط الشيوعيون، على نطاق واسع، في حملة التحريض على الاستعمار وكشف طبيعته، وأصدروا، في إطار هذه الحملة، العديد من الكراسات التثقيفية، مثل كراس «الاستعمار، ومن هم مناصريه، ومن هم أعدائه»[٢٦]، كما خصصوا لهذا الموضوع حيزاً واسعاً في دورياتهم ومنشوراتهم. ففي أحد أعداد مجلة الحزب «الى الامام»، تحت عنوان: «السياسة الاستعمارية في فلسطين:، ورد ما يلي [حافظنا على النص كما هو]: «ان موقع فلسطين الجغرافي لهو من الاهمية للاستعماريين بمكان، وخصوصاً للاستعمار الانكليزي، لغرض المحافظة على قناة السويس التي هي عرق الحياة الممتد بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الاقصى والهند، ولد نفوذها وسيطرتها داخل البلاد العربية والاستيلاء على منابع ثرواتها وفتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية واستثمار الايدي العاملة استثماراً وحشياً، ومحطة الوصال بينها وبين مصالحها من الشرق الاقصى، ونقطة حربية تهدد جميع المستعمرات ونصف المستعمرات في الشرق... وبعد ما وضعت الحرب أوزارها وقضت معاهدة فرساي على توزيع البلاد العربية الى دويلات وامارات [مستقلة]، وبعضها تحت انتداب الدول الاستعمارية فرنسا وانكلترا، والانتداب هو نوع من الاستعمار الغاشم الذي اخترعته لنا السياسة الاستعمارية ولجنة اللصوص [الانتدابات]. وطبعاً، لم يقفوا عند هذا الحد بل أتونا بمتكأ جديد، ويدعى هذا بالسياسة الصهيونية والوطن القومي للصهيونيين في فلسطين»[٢٧].

التزاوج بين الوطنية والقومية

على الرغم من ان ظروف التجزئة الاستعمارية، التي فرضت على المشرق العربي في العام ١٩٢٠، أدّت الى انكفاء القومية العربية وانطلاق الوطنية الفلسطينية وطغيانها على مسرح الاحداث، الّا ان أفكار القومية والوحدة والتضامن العربي لم تغب، نهائياً، عن الفكر السياسي الفلسطيني، حيث كانت تبرز، بين الحين والآخر، في اطاره، أصوات تدعو الى استمرار العمل من أجل تحقيق فكرة

«الجامعة العربية»، وتشدد على أهمية ضمان الترابط العضوي بين النضال القطري والنضال القومي. ومع ذلك، فان سيادة المنطق القطري، الذي فرضته الظروف، ساهم في تبلور تيار، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، أخذ يشكك، صراحة، في جدوى القومية العربية والوحدة العربية، رافعاًشعار «فلسطين للفلسطينيين»، كما هي مصر للمصريين والعراق للعراقيين. وقد شدد هذا التيار المغرق في قطريته، والذي كان، في الوقت عينه، من أكثر تيارات الوطنية الفلسطينية حماساً لمبدأ التعاون مع بريطانيا، على ضرورة التعامل بواقعية مع الحقائق السياسية التي أفرزتها الحرب العالمية الاولى، والتي «أقامت سدوداً قوية تحول دون العربي وأخيه في الاقطار الحجازية والمصرية والسورية والفلسطينية والعراقية واليمانية، بما نصبت فيها من حكومات مختلفة المذاهب ومتعددة الاهواء»، وهو الامر الذي يحتم على الفلسطينيين، بالتالي، ان يعملوا على تحرير أنفسهم وتنظيم شؤونهم الداخلية، قبل ان يفكروا في الاقطار العربية جمعاء ووحدتها[٢٨]. أما الدعوة الى القومية العربية، فقد نُظر اليها باعتبارها فكرة «استنبطتها أدمغة أجنبية لصرف قوى هذه الشعوب عن تنظيم أقطارها الخاصة والاهتمام بنفسها، الى التلهي بالاحلام البعيدة، أو بالاحرى لشق صفوفها وتفكيك عراها وتفريق كلمتها، وحمل أكثرياتها وأقلياتها على التنابذ تحت رعاية السيطرة عليها الى الابد». كما ألقى هذا التيار بذور الشك في حقيقة الروابط القومية بين العرب، معتبراً بأن السدود السياسية ليست هي وحدها التي تحول دون تحقيق فكرة الجامعة العربية، بل «يحول دون تحقيقها، أيضاً، فقدان الروابط الحقيقية التي لا تقوم بدونها. وهذه الروابط هي المصلحة ووحدة الاخلاق والامزجة، فان الشعوب العربية ليست واحدة في أخلاقها وأمزجتها ومصالحها، كما يتوهم البعض، بل هي متباينة كل التباين. ولعلّ هذه الروابط يتيسر وجودها بين عربي وغربي ولا يتيسر وجودها بين عربي وعربي»[٢٩].

غير ان فكرة الوحدة العربية عادت لتحتل موقعاً متميزاً، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، اعتباراً من مطلع الثلاثينات. فقد ساهم التضامن العربي الواسع مع نضال الشعب الفلسطيني، خلال أحداث هبة البراق في آب (اغسطس) ١٩٢٩، وبداية تحول الحركة الوطنية الفلسطينية الى طريق مكافحة الاستعمار، وشعور هذه الحركة بحاجتها الى الاستناد الى عمقها العربي لتتمكن من مواجهة الحلف البريطاني ـ الصهيوني الذي ظهر، جلياً، خلال أحداث الهبة، ساهم ذلك كله في خلق الارضية الملائمة لتجدد نشاط القوميين العرب الفلسطينيين واعادة تسليط الاضواء، من جديد، على البعد القومي للوطنية الفلسطينية. وتمثل أول مظهر، من مظاهر هذا التوجه القومي الوحدوي المتجدد، في الاجتماع الذي عُقد في مدينة القدس في الثالث من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١، على هامش جلسات المؤتمر الاسلامي العام، بمشاركة عدد من القوميين العرب من رجالات الحركة العربية الاستقلالية، والذي اتفق المشاركون فيه، بعد أن لاحظوا بأن من وسائل انجاح المؤامرة الاستعمارية «اشغال أهل كل قطر من الاقطار العربية عن اخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا اقليمية مصطنعة»، على اصدار «ميثاق قومي عربي»، تضمن ثلاثة بنود رئيسة، ركزت على وحدة البلدان العربية ورفض كل أشكال التجزئة التي طرأت عليها، وعلى أهمية توجيه الجهود في كل قطر نحو الاستقلال التام، وعلى ضرورة مقاومة الاستعمار، بجميع أشكاله، باعتباره يتنافى مع كرامة الامة العربية وغايتها العظمى[٣٠].

وقد تعزز هذا التوجه باعلان تشكيل حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في آب (اغسطس) ١٩٣٢، على أساس مبادىء القومية العربية والوحدة العربية، حيث رأى مؤسسوه بأن القضية الفلسطينية تقاذفتها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة منذ ان انفصلت عن القضية

العربية الكبرى، فتحولت من كفاح ضد الغاصب المستعمر الى فورات متقطعة ضد الصهيونية، وبات كفاح الحركة الوطنية في فلسطين «محصوراً بمقاومة القضية المصطنعة التي نكبنا بها الاستعمار ليلهينا عن أغراضنا المقدسة العليا»[٣١]. وانعكس هذا التوجه على سياسة كل الاحزاب العربية التي ظهرت في فلسطين في النصف الاول من الثلاثينات، باستثناء حزب الدفاع الوطني الى حد ما[٣٢]، حيث صار يُنظر الى القومية العربية باعتبارها رديفاً للوطنية الفلسطينية، كما ورد في أحد المقالات التي نشرتها صحيفة «الجامعة العربية»: «الفكرة الوطنية والعقيدة القومية هي حاجة من الحاجات الضرورية المبرمة، وليست شهوة من الشهوات أو نزعة من النزعات. فبدونها لا يستطيع الشعب العربي في فلسطين ان يجاهد في سبيل استقلاله وحريته، ولا أن يستمر في جهاده الشاق زمناً، متحملاً كل عبء وباذلاً كل ثمن مهما عز وغلا. واذا لم يؤمن بها لا يستطيع ان يتضافر مع اخوانه في الاقطار العربية الاخرى الساعين الى نيل حريتهم وتحقيق أمانيهم وآمالهم في الوحدة العربية الكبرى، التي بدونها يتمزق العرب شذر مذر ويسطو عليهم كل قوي قادر من الشعوب الغربية»[٣٣].

وبوجه عام، بقي هذا التوجه القومي الوحدوي حاضراً، في إطار الفكر السياسي الفلسطيني، طوال عقدي الثلاثينات والاربعينات، يبرز بجلاء في بعض الاحيان، كما حصل بعد اعلان الاضراب العام في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ واندلاع الثورة المسلحة والتضامن العربي الواسع معهما، أو اثر طرح المشاريع الاتحادية العربية، ومنها مشروع الجامعة العربية، في عقد الاربعينات، ويتراجع في أحيان أخرى، وبخاصة حين صارت تطرح، في نهاية عقد الثلاثينات ، مشاريع لضمان استقلال فلسطين في إطار معاهدة تربطها ببريطانيا وتحافظ على مصالح هذه الاخيرة فيها. ولا يخفى بأن الحكومات العربية استغلت ذلك التوجه القومي والوحدوي لتفرض، منذ خريف العام ١٩٣٦، وصايتها على القرار السياسي لقيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، ولتكريس سياسة مصادرة استقلالية هذه الحركة، وهو الامر الذي دفع عصبة التحرر الوطني، بعد قيامها في العام ١٩٤٣، الى التنديد بالوصاية العربية المفروضة على الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، والتحذير من مخاطر التغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه[٣٤].

تحول الوطنية الفلسطينية الى طريق مكافحة الاستعمار

شكّلت هبة البراق نقطة انعطاف حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي وجدت نفسها، بعد هذه الهبة، تتحول، شيئاً فشيئاً، الى طريق مكافحة الاستعمار. ولعب التيار القومي العربي المتجدد دوراً رئيساً في تعميق مضامين هذا التحول. ففي البيان التأسيسي الذي أصدره حزب الاستقلال، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٣٢، أشير الى عزم فريق الاستقلاليين، الذي عمل مع الجماعات العربية في ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى، على استئناف جهادهم الوطني من خلال حزب سياسي استقلالي «يكافح الاستعمار وما جره من نكبات، كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة، ويعمل على نيل حقوق الامة الاستقلالية وانهاضها»[٣٥]. وبعد أسابيع قليلة من صدور هذا البيان، أشار صبحي الخضرا أحد مؤسس هذا الحزب الى ان النظرة الى القضية الفلسطينية، من الوجهة القانونية البسيطة، تبيّن بأن هذه القضية «لا تخرج عن كونها قضية اعتداء وغصب لحرية الامة العربية وحقوقها... فلو كانت في البلاد محكمة تنظر في هذا النوع من الدعاوى السياسية لما صحت الدعوى الا ضد بريطانيا العظمى لا ضد الصهيونية، ذلك لأنها هي التي حالفت العرب على تأييد استقلالهم ثم نكثت بعهودها لهم، وهي اليوم تحتل هذا الجزء من بلادهم وتحكمهم بقوة

الحديد والنار، وتجعل من بلادهم ملجأ لمتشردي اليهود ووطناً قومياً لهم»[٣٦]. وبقي حزب الاستقلال يركز على ان الاستعمار البريطاني هو أصل الداء الذي ابتليت به فلسطين، وهو الذي جرّ الصهيونية وراءه واتخذها لعبة يستعين بها على استمرار بقائه في فلسطين، داعياً «كل عربي في هذه البلاد الى تجديد العهد للكفاح ضد الاستعمار وأساليبه، وضد الصهيونية وغزوتها، وضد الخائبين من أبنائها، بكل قوة وثبات وعزم وايمان»[٣٧].

ترك هذا الموقف الحازم الذي اتخذه التيار القومي العربي انعكاسات مباشرة على مجمل توجهات الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، التي صارت تنتقل، مدفوعة بضغط الجماهير الشعبية، الى ميادين الصدام مع سلطات الانتداب البريطاني. ومنذ مطلع ربيع العام ١٩٣٣، وضعت أسس سياسة مقاطعة حكومة الانتداب وعدم التعاون معها، وبرز الطابع المناهض للاستعمار، بشكل جلي، خلال التظاهرات والصدامات التي وقعت في تشرين الاول (اكتوبر) من العام ذاته، والتي لم تتخللها، للمرة الاولى، مواجهات بين العرب واليهود. وفي ظل هذه المناخات، قام الشيخ عزالدين القسّام بمحاولته لتفجير الثورة المسلحة ضد الحكم البريطاني، وأرغم باستشهاده، الذي كان له صدى كبير في فلسطين، قيادة الحركة الوطنية على انتهاج سياسة أكثر حزماً في مواجهة البريطانيين[٣٨]. وتمثّلت ذروة التحول الى طريق مكافحة الاستعمار في اندلاع الاضراب العام في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ وانطلاقة الثورة المسلحة. ومع ذلك، فقد دلّت الاحداث اللاحقة على ان التيار المهادن لبريطانيا لم يفقد تأثيره، كلياً، في إطار الفكر السياسي والحركة الوطنية الفلسطينية، وهو ما تجلى في عودة قيادة هذه الحركة الى سياسة ارسال الوفود الى بريطانيا والبحث عن حلول وسط معها. ومن جهة أخرى، أظهر توجه رئيس اللجنة العربية العليا، الحاج محمد أمين الحسيني، الى نسج علاقات التحالف مع النازية الالمانية، ان التيار الوطني، الذي دفعته الظروف الى اتخاذ موقف حازم في مواجهة بريطانيا، بقي، هو الآخر، عاجزاً عن استيعاب ظاهرة الامبريالية الحديثة.

من الرفض الى التخبط

كيف تصوّر الفكر السياسي الفلسطيني، بتياراته المختلفة، مستقبل فلسطين؟ وما هي الحلول التي اقترحها لحل «العقدة» التي نشأت عن الصراع الذي دار على الارض الفلسطينية؟ وكيف جرى التعامل مع الحلول التي اقترحتها القوى الاخرى المشاركة في هذا الصراع[٣٩]؟

لقد رأينا بأن الوطنية الفلسطينية، بأشكالها الاولى التي ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى، كانت عاجزة، لاعتبارات موضوعية، عن تصور قيام كيان سياسي مستقل في فلسطين. وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وخلال الفترة الانتقالية القصيرة بين هيمنة القومية العربية وانطلاقة الوطنية الفلسطينية، طُرحت فكرة استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى ضمان استقلال سوريا الطبيعية وتحقيق وحدتها. ثم فرضت ظروف التجزئة الاستعمارية على الوطنية الفلسطينية ان تطرح بنفسها تصوّرها لمستقبل فلسطين، فجاء، في هذا السياق، مطلبها باقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وبالرغم من ان هذا المطلب بقي عائماً، ولم تتحدّد مضامينه بشكل واضح، الّا أنه كان يعني ان تنبثق حكومة مسؤولة عن ادارة شؤون البلاد، عن مجلس نيابي يتمثّل فيه سكان فلسطين بحسب نسبهم، بمن فيهم اليهود الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الاولى، ويُعترف بوجودهم الشرعي فيها، وتبلغ نسبتهم حوالى ٧ بالمئة من مجموع عدد السكان. ولكونها بقيت تهادن بريطانيا طوال مرحلة العشرينات، لاعتبارات عديدة ذكرناها سابقاً، أحجمت الوطنية الفلسطينية عن

ربـط مطلب الحكومة الوطنية بشعار الاستقلال، معترفة، ضمناً، بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، فوضعت نفسها بذلك أمام مأزق سياسي شديد.

أمّا بريطانيا، التي كانت ترفض، أصلاً، الاعتراف بوجود العرب الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، والتي كانت مصممة على ضمان سيطرتها المطلقة على فلسطين وتوفير شروط نجاح مشروع الوطن القومي اليهودي، فلم تكن مستعدة لقبول أي مطلب ينال من هذه السيطرة المطلقة. وعليه، فقد رفضت بريطانيا مطلب اقامة الحكومة الوطنية المسؤولة أمام مجلس نيابي، وأنكرت على الهيئة التي تقـدمت به، ممثلة باللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، شرعيتها بتمثيل سكان فلسطين العرب، مكتفية، عندما كانت تطوّرات الاحداث تدفعها الى ذلك، بعرض مقترح اقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي بالاستناد الى بنود صك الانتداب. غير ان الوطنية الفلسطينية، التي كانت تطمح الى لعب دور رئيس في تقرير مصير فلسطين وترفض الاقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، رفضت كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدّمت بها حكومة الانتداب، فأعلنت مقاطعتها لانتخابات المجلس التشريعي، التي دعت اليها الحكومة في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وأكدت اللجنة التنفيذية العربية، في ردها على هذه الدعوة، بأن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها الى البرلمان العثماني، ولا يمكنها، بالتالي، ان ترضى لنفسها، الآن، المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل سلطة، وتتوقف قراراته على مصادقة المندوب السامي[٤٠]. كما رفضت اللجنة التنفيذية العربية، كذلك، بعد فشل مشروع المجلس التشريعي، الفكرة التي طرحتها حكومة الانتداب لاقامة وكالة عربية، تكون لها صلاحيات مماثلة لتلك التي منحت للوكالة اليهودية طبقاً للمادة الرابعة من صك الانتـداب، وذلك لرفضها القبول بوضع العرب على قدم المساواة مع اليهود في فلسطين. وهكـذا، كان الفشل من نصيب كل مشاريع المشاركة السياسية، على قاعدة الحكم الذاتي، التي طرحت في عقـد العشرينـات، نتيجة رفض الوطنية الفلسطينية الحازم لهذه المشاريع، وعدم جدية بريطانيا في انجاحها، وكذلك نتيجة رفض المنظمة الصهيونية لقيام أية مؤسسات تشريعية تمثيلية في فلسطين طالما لم يعترف العرب بمشروعية الوطن القومي اليهودي، وبالتزامات سلطات الانتداب تجاهه.

وقـد برز، فيمـا بعـد، في سياق تقويم موقف الوطنية الفلسطينية من مشاريع الحكم الذاتي البـريـطانيـة، اتجاهان: الاول، قدّر بأن العرب الفلسطينيين، برفضهم المجلس التشريعي، حرموا أنفسهم من أداة هامّة كان في وسعهم استخدامها في نضالهم للحفاظ على مصالحهم وعرقلة بناء الوطن القومي اليهودي والحد من هجرة اليهود الى فلسطين. وكان من بين أنصار هذا الاتجاه بعض الوطنيين المعروفين، مثل عوني عبدالهادي الذي اعتبر بأنه كان ينبغي على العرب قبول المشاركة في المجلس التشريعي، مع تحفظهم بأن هذه المشاركة لا تعني الاعتراف الصريح بالانتداب وبنوده[٤١]. كما كان من مؤيدي هذا الاتجاه دعاة سياسة التعاون الصريح مع بريطانيا، الذين دعوا، على قاعدة مبدأ «خذ وطالب»، الى قبول ما تقترحه بريطانيا، والتأسيس عليه لطرح مطالب جديدة في المستقبل. أمّـا الاتجـاه الثـاني، فقـد قدّر بأن قبول القيادة العربية لمشاريع الحكم الذاتي البريطانية كان سيضعف النضال الوطني، وسيمثل استسلاماً أمام الانتداب، وقبولاً ضمنياً بوعد بلفور.

ومنـذ مطلع الثـلاثينـات، ومـع تجـدد نشـاط تيار القومية العربية وتزاوجه مع تيار الوطنية الفلسطينية، عاد الى البروز شعار استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى تحقيق الوحدة العربية، وصار يُنـظر الى مشـاريـع المشـاركـة السيـاسية، على أساس الحكم الذاتي، باعتبارها «لا تنسجم مع

طموح البلاد الى الاستقلال التام والوحدة العربية»[٤٢]. ورأى بعض الباحثين بأن المطالبة بالاستقلال في إطار الوحدة العربية كان يمثل، في ظروف تلك المرحلة، «هروباً الى أمام»، خصوصاً وان الاقطار العربية الاخرى كانت على أعتاب الحصول على شكل من أشكال استقلالاتها الوطنية. ومهما يكن، فقد فرض تطور الاحداث اللاحق على الوطنية الفلسطينية ان تفصل الاستقلال عن الوحدة العربية، ودفعها، في محاولة منها لقطع الطريق على مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل البريطانية في تموز (يوليو) ١٩٣٧، الى دعوة عصبة الامم الى الغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لهذه الاخيرة مصالحها المعقولة، كما تضمن مصالح الاقلية اليهودية في البلاد[٤٣]. وعندما تبنّت بريطانيا فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت حمايتها، على أساس «الاستقلال المؤجل» لمدة عشر سنوات، كما ورد في «الكتاب الأبيض» البريطاني للعام ١٩٣٩، تصدّى الحاج أمين الحسيني للميل الواضح والغالب، في إطار الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ موقف ايجابي من هذه الفكرة، وذلك لأنه كان يترقب، آنذاك، اندلاع الحرب «ويراهن على أن دول المحور سوف تنتصر فيها، ولم يشأ، بالتالي، ان يهادن بريطانيا في وقت كهذا، بل اتجه الى التعاون مع ألمانيا»[٤٤].

ورأى بعض الباحثين بأن من أسباب تخبط الوطنية الفلسطينية وافتقادها لزمام المبادرة تجاه مستقبل فلسطين واستقلالها، عجزها عن تقديم حلول ديمقراطية لمسألة الوجود اليهودي في فلسطين، يتجاوز الاقرار بشرعية وجود نسبة الـ ٧ بالمئة من اليهود، الذين كانوا يقطنون في البلاد قبل الحرب العالمية الاولى. وعندما أُجريت الموافقة، بعد اندلاع ثورة العام ١٩٣٦، على مشاريع للاستقلال، يتمثل فيها اليهود بنسبة عددهم الى مجموع السكان، كان الوقت قد فات، حيث اقترب عدد اليهود من نصف مليون، وصاروا يمثلون ما يقرب من ثلث مجموع السكان، كما صارت مؤسساتهم تشكل دولة داخل الدولة[٤٥]. وفيما بعد، لم تدرك الوطنية الفلسطينية التغيّرات العميقة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية، والتي حوّلت المهاجرين اليهود الى قومية محدّدة الملامح والى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، وخلقت أجواء من التعاطف الدولي الواسع مع اليهود، كما لم تنتبه الى خطورة التوجه الذي أقرّ في مؤتمر الصهيونيين الاميركيين، في أيار (مايو) ١٩٤٢، لاقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون جزءاً عضوياً من «العالم الديمقراطي الجديد»، ذلك التوجه الذي صادق عليه المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، وكان ايذاناً ببدء انحياز هذه المنظمة الى الولايات المتحدة الاميركية[٤٦].

دعامتا الحل

بقيام عصبة التحرر الوطني، خطا الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق تحديد ملامح تصوره لمستقبل فلسطين، مدرجاً شعار الاستقلال، لأول مرة، في إطار حل ديمقراطي لـ «العقدة» الفلسطينية.

وكان شعار الاستقلال برز في برنامج الشيوعية الفلسطينية منذ ظهورها، الّا انه اندرج، طوال مرحلة العشرينات، في إطار مشروع طوباوي كان يهدف الى ضمان انتصار الثورة الاشتراكية في فلسطين عبر تحقيق التضامن الكفاحي الاممي بين العمال اليهود والعرب «في معركتهم المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الاستعماري»[٤٧]. وقد بقيت هذه النزعة «اليسارية ـ الانعزالية» مسيطرة على توجهات الشيوعية، ولو أنها اتخذت أشكالاً جديدة في ضوء تطبيق خطة التعريب،

الى ان انعقد المؤتمر السابع للاممية الشيوعية (الكومنترن)، وتبنّى سياسة الجبهات الشعبية، في صيف العام ١٩٣٥. وخلال سنوات ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وبسبب تأييدها غير المشروط لسياسة التيار الغالب في إطار الوطنية الفلسطينية، لم تبلور الشيوعية الفلسطينية تصوّراً لمستقبل فلسطين، يختلف كثيراً عن تصور ذلك التيار.

ومنذ قيامها، في خريف العام ١٩٤٣، رفضت عصبة التحرر الوطني محاولات بريطانيا لعزل قضية فلسطين عن قضية المستعمرات المطروحة على صعيد عالمي، والتعامل معها كقضية نزاع بين العرب واليهود، أو قضية هجرة يهودية ومقاومة هذه الهجرة، وشدّدت على أهمية النظر الى قضية فلسطين باعتبارها «جزءاً من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن أوطانها وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدّم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقية وهناء دائم»[٤٨]. أمّا الصهيونية، فلم تكن، في نظر العصبة، الاّ «من مآثر الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها». وفي هذا السياق، حاولت العصبة أن ترسم حدوداً فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين، حيث رفضت ادعاءات الصهيونيين أنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأكدت ان الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، وهي تعبر، في الاساس، عن مصالح البورجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الاستعمار، والساعية الى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية. وعلى أساس هذا التقدير، انتقدت العصبة مواقف القيادة التقليدية للحركة الوطنية، التي كانت تعلن، دوماً، أنها «لا يمكن أبداً ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وان تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم»، داعية الوطنية الفلسطينية الى انتهاج سياسة حكيمة، تقوم على أساس تحقيق التفاهم مع السكان اليهود في فلسطين والاعتراف بحقوقهم الديمقراطية، وتساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوفهم، وتعرقل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد ان الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شراً، وأن الاستقلال الذي تنشده يعني مذبحة لليهود»[٤٩]. وحذّرت العصبة، منذ العام ١٩٤٥، من أن تؤدي السياسة غير العملية، التي تنتهجها القيادة التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، الى تقسيم فلسطين وتأمين مستقبل الصهيونية فيها وجر البلاد الى المصائب والاضطرابات الداخلية.

وفي سبيل الوصول الى حلّ لـ «العقدة» الفلسطينية، شدّدت عصبة التحرر الوطني على أهمية ضمان استقلال فلسطين على قاعدتي: حق تقرير المصير والديمقراطية، من خلال انشاء حكم وطني ديمقراطي مستقل في فلسطين، يؤمن حقوق سكانها جميعاً. وحدّدت العصبة المضمون الحقيقي لمبدأ حق تقرير المصير، فأعلنت أن هذا الحق «يظل كلاماً مبهماً اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يُعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ أجنبي استعماري، وان من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده، وبمحض اختياره، وان تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٥٠]. كما أشارت العصبة الى ان اشاعة الديمقراطية، السياسية والاقتصادية، هو الشرط الذي لا بدّ منه لضمان ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير، وهو أساس الحفاظ على السلم في فلسطين، وفي الشرق العربي بأسره، كاشفة، في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وأهدافها»، ولا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «اذ ان ذلك يعني انشاء حكم

وطني ديمقراطي...، ويعني القضاء على حلم الدولة اليهودية، [التي] لا يمكن ان تقوم الاّ بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية»(٥١).

غير ان تعقيدات الصراع وتداخلاته، وموازين القوى المختلفة في اطاره، حالت دون نجاح الحل الذي تصورته العصبة لـ «العقدة» الفلسطينية، والقائم على دعامتي حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية، فكان قرار التقسيم الدولي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي أيّدته العصبة، بالرغم من اجحافه الكبير بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، من منطلق ادراكها بأن البديل الواقعي عنه سيكون كارثة مهولة. وبوقوع هذه الكارثة، دخل الفكر السياسي الفلسطيني في مرحلة نوعية جديدة كلياً.

---

(١) انظر بهذا الخصوص: روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠؛ ود. ماهر الشريف، **تاريخ فلسطين الاقتصادي ـ الاجتماعي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥؛ ود. تيسير الناشف؛ «النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (اغسطس) ١٩٧٥، ص ١٣١ ـ ١٦٧.

(٢) أُصدر عدد كبير من المؤلفات عن أطر الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها السياسية، في عهد الانتداب، نذكر منها: بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١؛ عادل حسن غنيم: **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ الى ١٩٣٦**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

(٣) حول ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني، يمكن الرجوع الى: د. ماهر الشريف: **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨١.

(٤) في الحقيقة، ان التجليات الاولى لهذا التزاوج بدأت تظهر، في ممارسة أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني العرب، عشية اندلاع الاضراب العام والثورة المسلحة وخلالهما، ولكنها اتخذت، في تلك الفترة، شكل «تبعية» للوطنية الفلسطينية، أو بالاحرى للتيار الغالب في إطارها بقيادة المفتي.

(٥) كانت عصبة التحرر الوطني تنظيماً فريداً، وقف على منتصف الطريق بين الحزب الشيوعي والمنظمة الوطنية اليسارية، وربط مطالب العمال والفلاحين العرب الاجتماعية بالنضال الوطني في سبيل تحرر فلسطين واستقلالها، كما ربط بين الديمقراطية وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مبرزاً المضامين التقدمية لنضال الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

(٦) **الكرمل** (حيفا)، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥، نقلاً عن: د. علي محافظة «الفكر السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨»، في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الثالث، ص ٥٥٩.

(٧) انظر بهذا الخصوص: عبدالعزيز عوض: **متصرفية القدس في العهد العثماني ١٨٧٤ ـ ١٩١٤**، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب ـ قسم التاريخ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠؛ عبدالعزيز عوض، «الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠ ـ ١٩١٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٦، آب (اغسطس) ١٩٧٤، ص ٧٣ ـ ٨٧؛ د. ماهر الشريف، «الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني، جذر الاشكالية: نشوء وتبلور الحركة الوطنية العربية الفلسطينية»، **النهج**، (مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي)، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، ص ٣٣ ـ ٥١.

(٨) **الكرمل**، العدد ٣٣٦، ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٣، ص ١.

(٩) **المصدر نفسه**، العدد ١٧٠، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩١١، ص ١ ـ ٢؛ انظر كذلك: «سوريا والاستعمار. ممّن يخافون، ولمن يأمنون»،

المصدر نفسه، العدد ٢٠٦، ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩١٢، ص ١؛ «المسألة العربية»، المصدر نفسه، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣، ص ١ ـ ٢.

(١٠) الاهرام (القاهرة)، ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٩، نقلاً عن د. عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٥٠.

(١١) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(١٢) اعتباراً من العدد ١٣٣، ٣١ آذار (مارس) ١٩١١ وحتى العدد ١٤٦، ٢٣ أيار (مايو) ١٩١١.

(١٣) «الصهيونية أو اليهود في سوريا وفلسطين»، الكرمل، العدد ١٣٠، ٢١ آذار (مارس) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٤) «استعمار فلسطين»، المصدر نفسه، العدد ٣١، تموز (يوليو) ١٩٠٩، ص ١ ـ ٣.

(١٥) «اليهود في فلسطين والجمعية الصهيونية»، المصدر نفسه، العدد ١١٨، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٦) «الاستعمار الصهيوني»، المصدر نفسه، العدد ١٦٣، ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١١، ص ١ ـ ٢.

(١٧) «الصهيونيون في فلسطين»، المصدر نفسه، العدد ٣٨٦، ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٣، ص ١.

(١٨) تشكّل في مدينة يافا، في أواسط العام ١٩١١، حزب دعي باسم «الحزب الوطني العثماني»، وهدف الى الوقوف في وجه تقدم المشروع الصهيوني عبر مقاطعة المؤسسات والمستوطنات اليهودية وحظر عمليات بيع الاراضي الى اليهود. وفي بيروت، أسس الطلاب الفلسطينيون في جامعة بيروت الاميركية «جمعية فلسطين»، كما ظهرت، عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى، جمعيات أخرى للشبيبة الفلسطينية كجمعية «الشبيبة النابلسية» في بيروت، وجمعية «الشبيبة اليافية» في يافا وشركة «الاقتصاد الفلسطيني العربي» في القدس، والجمعية الفلسطينية في الاستانة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: عبدالعزيز عوض، «الحركة العربية في متصرفية القدس»، مجلة الشرق الاوسط (القاهرة)، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، ص ١٢٩ ـ ١٨٤.

(١٩) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٧.

(٢١) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ ـ ١٦٥.

(٢٢) أورده د. اميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، بيروت: دار ابن رشد ـ دائرة الثقافة والاعلام ـ م.ت.ف، ١٩٧٨، ص ٦٢.

(٢٣) «مرآة الشرق» (القدس)، ٢٦ أيلول ١٩٢٥، أورده د. قسطندي شوملي، «الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب، جريدة مرآة الشرق (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٧٣ ـ ٨٦.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) أورده الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢٦) اصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني ـ فرع الدولية الشيوعية، مطبعة الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزيران (يونيو) ١٩٢٩.

(٢٧) الى الامام، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، ص ١ ـ ٢.

(٢٨) فلسطين، العدد ١٠٣٧ ـ ٨٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٧. أورده محافظة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٩.

(٢٩) فلسطين، العدد ١٠٣٩ ـ ٨٧، ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٧، في المصدر نفسه، ص ٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٣٠) أوردته الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٥.

(٣٢) عاد مطلب تحقيق استقلال فلسطين ليرتبط، في برامج هذه الاحزاب، بالدعوة الى تحقيق الوحدة العربية. وتميّز، في ذلك الحين، الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد ان بدأ سيره الحثيث على طريق التعريب، والذي شدّد على أهمية النظر الى القضية الفلسطينية بارتباطها مع

القضية القومية العربية العامة، معتبراً بأن جوهر هذه القضية القومية «يكمن، بالضبط، في ان الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي الذي كان يتشكّل من الشعوب العربية، وأبقت البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وحرمت كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل وحالت دون تحقيق الوحدة القومية وقيام دولة موحّدة للشعوب العربية». انظر، الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٣٣) **الجامعة العربية**، ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢، أورده محافظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦١.

(٣٤) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، نشير الى: د. ابراهيم ابراش: **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٦٤ ـ ٧٩.

(٣٥) أوردته الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٦.

(٣٦) **مجلة العرب**، ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣١ ـ ٧٣٢.

(٣٧) بيان حزب الاستقلال بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣٧ ـ ٧٣٩.

(٣٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٣٩) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع باستفاضة، نذكر: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠.

(٤٠) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤. كان دستور فلسطين، الذي وضعته الحكومة البريطانية لفلسطين في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٢. تضمن انشاء مجلس تشريعي، يشارك في اصدار القوانين التي لا تتعارض مع أحكام صك الانتداب، على ان لا يُعمل بأي قانون لا يوافق عليه المندوب السامي، الذي كان يتمتع، أيضاً، بسلطة توقيف المجلس وحله. وقد حدّدت حكومة فلسطين أعضاء المجلس، الذي يرأسه المندوب السامي بـ ٢٢ عضواً، منهم ١٠ موظفين (ستة بريطانيون وأربعة يهود) و١٢ عضواً منتخباً (٨ من المسلمين، و٢ من المسيحيين، و٢ من اليهود). لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. كامل محمود خلة: **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤.

(٤١) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، وكذلك: توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤٢) هذا ما أعلنه الحزب العربي الفلسطيني في البيان الذي أصدره، في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، تعقيباً على المقترح الجديد الذي تقدّمت به حكومة الانتداب لاقامة مجلس تشريعي، وذلك بعد شهر واحد من حركة الشيخ عزالدين القسام. انظر: الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٤٤) فيصل حوراني، «الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٣ ـ ٢٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤٦) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. ماهر الشريف، **الاممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٤٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي): «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، الاربعاء ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٤، أورده الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(٤٩) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، **العقدة الفلسطينية والطريق الى حلها**، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ٩.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٨.